العرب
الخميس 2021/10/07
السنة 44 العدد 12202

سباق الأسلحة فرط الصوتية يضع أمن العالم على المحك

تقنية عسكرية امتلاكها ضرورة للدول الكبرى وهاجس مخيف لبقية العالم

احتدت المنافسة التكنولوجية بين القوى العالمية مؤخرا حول تطوير صواريخ فرط صوتية، وتباهت دول مثل كوريا الشمالية وروسيا بنجاح تجاربها وإطلاقها صواريخ قادرة على خرق جدار الصوت، في حين حذرت دول أخرى من أن هذه التجارب تنذر بتغيير موازين القوى في العالم وتهدد بزعزعة الأمن والاستقرار.

أسلحة تثير سباق تسلّح جديد

واشنطن – تعمل خمس دول على الأقل على تطوير صواريخ فرط صوتية، معتمدة أحدث التقنيات التي قد تجعل الأنظمة المصممة لاعتراض الصواريخ عاجزة عن اكتشافها، وتقود روسيا هذه الدول، وتعقبها الصين ثم الولايات المتحدة.

والأسبوع الماضي، أثار اختبار كوريا الشمالية صاروخا فرط صوتي مخاوف جديدة حيال السباق المحموم للحصول على أحدث تكنولوجيات الأسلحة التي قد تزعزع الاستقرار النووي العالمي. وتعمقت هذه المخاوف مع إعلان روسيا الاثنين أنها اختبرت صاروخا فرط صوتي، أطلقته لأول مرة من غواصة كانت في الأعماق.

منافسة ساخنة

اختبرت كل من روسيا والصين والولايات المتحدة وأخيرا كوريا الشمالية صواريخ فرط صوتية. أما فرنسا وألمانيا وأستراليا والهند واليابان فتعمل على تطوير الصواريخ فرط الصوتية.

وحسب تقرير صدر مؤخرا عن خدمة أبحاث الكونغرس الأميركي، أجرت إيران وإسرائيل وكوريا الجنوبية أبحاثا أساسية بشأن هذه التقنية.

وتعد روسيا الأكثر تقدّما في هذا المجال.

وأعلنت موسكو الاثنين أنها أطلقت صاروخي "زيركون" فرط صوتية من الغواصة النووية "سيفيرودفينسك".

وضرب الأول، عندما كانت الغواصة على السطح، بنجاح هدفا ضمن الاختبار في بحر بارنتس. وأطلق الثاني بينما كانت الغواصة في عمق 40 مترا تحت سطح الماء.

كما تعمل الصين جاهدة على تطوير التقنية، التي ترى أنها أساسية لحمايتها من التقدّم الذي حققته الولايات المتحدة في مجال الصواريخ فرط الصوتية وتقنيات أخرى، بحسب تقرير خدمة الأبحاث.

وجاء في التقرير أن الصين وروسيا "أظهرتا على الأرجح إمكانيات تشغيلية باستخدام مركبات انزلاقية ذات سرعات فرط صوتية.

وذكر تقرير للحكومة أن وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) وضعت برنامجا مكثفا لتطويرها، إذ تخطط لإجراء ما يصل إلى 40 اختبارا خلال السنوات الخمس المقبلة.

واختبر البنتاغون صاروخا مدفوعا بمحرّك نفاث فرط صوتي الأسبوع الماضي، واصفا إياه بـ"استعراض ناجح للإمكانيات التي ستجعل من صواريخ كروز فرط الصوتية أداة فعالة للغاية بالنسبة لمقاتلينا".

وأما بالنسبة لكوريا الشمالية، فيشي إعلانها عن الاختبار بأن الطريق ما زال طويلا، إذ ركّز الاختبار على "القدرة على المناورة" و"ميزات التحليق".

واعتبرت كوريا الشمالية أن نجاح التجربة التي أجريت الأسبوع الماضي لإطلاق صاروخ فرط صوتي "ذو أهمية استراتيجية كبيرة" لأنّها تسعى لزيادة قدراتها الدفاعية "ألف ضعف".

وجاء في بيان للجيشين الكوري الجنوبي والأميركي أنه "بناء على تقييم لميزات مثل السرعة، فإن الصاروخ في المرحلة الأولى من التطوير وسيستغرق نشره وقتا لا بأس به".

وتدفع هذه التجارب المتنامية مؤخرا حول اكتساب هذه الصواريخ الحديثة إلى البحث في مميزات هذه التقنيات الجديدة، ومقارنتها بابتكارات تكنولوجية أخرى أحدثت ثورة في سباق التسلّح العالمي، ومازالت الدول الكبرى تندد بامتلاكها، رغم أنها تتسابق في السرّ وفي العلن للاستحواذ على أكبر عدد منها.

سرعة في بلوغ الهدف

تسعى الدول لحيازة الصواريخ فرط الصوتية نظرا لما تقدمه من قدرات عسكرية، إذ بإمكان هذه الصواريخ التحليق بسرعة تتجاوز بخمس مرّات سرعة الصوت، ما يعني أن بإمكانها اجتياز ميل (1.6 كيلومتر) في ثانية واحدة، على غرار تلك الباليستية التقليدية القادرة على حمل أسلحة نووية. وقد تصل سرعتها إلى أكثر من 20 ماخ، (أكثر بعشرين مرة من سرعة الصوت) مع تطور التجارب مستقبلا.

وفيما تحلّق الصواريخ الباليستية على ارتفاع عال وبشكل مقوّس لبلوغ هدفها، تحلّق تلك فرط الصوتية ضمن مسار منخفض في الجو، ما يعني أنها تبلغ الهدف بشكل أسرع.

والأهم هو أن الصاروخ فرط الصوتي قادر على المناورة (على غرار صاروخ كروز والذي يتميز بأنه دون سرعة الصوت وأبطأ بكثير)، وهو أمر يجعل تعقّبه واعتراضه أكثر صعوبة.

وبينما طوّرت دول مثل الولايات المتحدة أنظمة مصمّمة لاعتراض صواريخ كروز وتلك الباليستية، لا يزال من غير الواضح إن كانت قادرة عن تعقّب وإسقاط الصواريخ فرط الصوتية.

ويمكن استخدام الصواريخ فرط الصوتية لحمل رؤوس حربية تقليدية بشكل أسرع وأكثر دقة من الصواريخ الأخرى، لكن يمكن أن تزيد قدرتها على نقل أسلحة نووية التهديد، ما يرفع خطر اندلاع نزاع نووي.

ويحذّر محللون عسكريون من خطورة هذه الصواريخ التي قد تقود العالم بسهولة وفي أي لحظة نحو حرب تقضي على البشرية، فهذه الصواريخ التي تلهث لامتلاكها القوى العظمى، ستكون في حالة الخلافات السياسية والنزاعات أسرع من سرعة التفكير في أضرارها، في حين لم يتضح بعد إن كان بمقدور الدول ابتكار مضادات للصواريخ قادرة على مجاراة سرعة الصواريخ فرط الصوتية.

ويشير خبراء إلى أن الصواريخ القادرة على تجاوز سرعة الصوت بخمس مرات لن تقلب بالضرورة الميزان النووي العالمي، لكنها ستضيف طريقة جديدة لإيصالها تنضم إلى مجموعة القاذفات التقليدية والصواريخ العابرة للقارات التي يتم إطلاقها من البر، والصواريخ الباليستية التي تطلقها الغواصات.

ويكمن الخطر الرئيسي في عدم القدرة على معرفة إن كان صاروخ العدو يحمل رأسا تقليديا أو نوويا.

وفي تأكيده على مدى جاذبية الصواريخ فرط الصوتية، أشار تقرير خدمة أبحاث الكونغرس إلى أن المنظومة الدفاعية الصاروخية التابعة للولايات المتحدة، غير كافية لكشف وتعقّب والرد على الصواريخ الأسرع من الصوت في الوقت المناسب.

ووصف خبير ضبط الأسلحة لدى جامعة "ستانفورد" كاميرون تريسي الصواريخ فرط الصوتية بالتقدم "التطوري".

وأفاد بأن هذه الصواريخ "حتما لا تغيّر قواعد اللعبة. إنه سباق تسلّح.. هدفه في الدرجة الأولى إظهار أنك قادر على تطوير أي سلاح يمكن للآخرين تطويره".

كاميرون تريسي

يجب التحرك سريعا ضد السباق على الأسلحة فرط الصوتية

ويتمثّل الحل بالنسبة لتريسي في تضمين الصواريخ فرط الصوتية في المفاوضات الرامية إلى ضبط انتشار الأسلحة النووية، رغم أن كوريا الشمالية والصين غير منضويتين حاليا في أي اتفاقيات.

ولفت تريسي إلى أن "تطوير هذه الأسلحة، هذا السباق على الأسلحة فرط الصوتية، قد لا يمثل وضعا يعد الأكثر استقرارا. لذا سيكون من الجيّد التحرّك بأسرع ما يمكن".

طالبان تحصن نفسها بتصفية تجارة السلاح في أفغانستان

كابول – بدأت حركة طالبان التي سيطرت على الحكم في أفغانستان منتصف أغسطس الماضي في تقييد تجارة السلاح في البلاد بدءا من إقليم قندهار الذي كانت فيما مضى تعتمد على متاجره لتزويد مقاتليها بالأسلحة، في محاولة منها لحصر موازين القوى في البلاد لصالحها.

وخلّفت القوات الأميركية التي أتمت انسحابها من كابول في الثلاثين من الشهر الماضي وراءها العديد من الأسلحة والذخيرة التي استولت عليها حركة طالبان، وكان للشعب الأفغاني نصيب من تلك الغنائم. ونشرت مواقع عالمية عدة صورا لمواطنين أفغان يقومون ببيع الأسلحة والذخيرة داخل محلات صغيرة في شوارع قندهار.

وسبق أن ذكر موقع "نيويورك بوست" أن القوات الأميركية تركت وراءها ترسانة من الأسلحة بداية من الخفيفة كالمسدسات والبنادق الآلية، إلى الطائرات والأسلحة الثقيلة و16 ألف من نظارات الرؤية الليلية وطائرات دون طيار، إضافة إلى 162 ألف قطعة من معدات الاتصالات.

وقال مستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي جاك سوليفان في وقت سابق "ليست لدينا فكرة واضحة عن مكان كل قطعة من المعدات لكن من المؤكد أن عددًا كبيرًا منها سقط في أيدي طالبان. ليس لدينا انطباع بأنهم يعتزمون إعادتها إلينا".

وبناء على طلب من حركة طالبان، بدأ آخر تجار السلاح في ولاية قندهار الأفغانية (جنوب)، المعروفة بأنها معقل الحركة، بإغلاق متاجرهم في سوق الأسلحة الأكثر شهرة وازدحامًا في عاصمة الجنوب الأفغاني.

ويقع السوق في منطقة "توليكان" بمديرية "بنجوايي" على بعد 75 كيلومترًا من وسط مدينة قندهار، ويمكن الوصول إليه بعد عبور مجموعة جسور مدمرة وطرق ترابية تتناثر على جوانبها وفي وسطها حفر عميقة.

وبعد سيطرة الحركة على السلطة في البلاد، لوحظ إغلاق معظم متاجر بيع الأسلحة في سوق قندهار، حيث فرضت طالبان قيودًا على تجارة الأسلحة في جميع أنحاء البلاد.

وقبل سيطرة طالبان على السلطة، كان هناك حوالي 20 متجرًا لبيع الأسلحة في سوق قندهار، لم يبق منها الآن إلا 5 متاجر فقط، يمكنها بيع الأسلحة والذخيرة دون الحاجة إلى ترخيص أو تسجيل.

ويذكر تجار سلاح يعملون في سوق قندهار، أن ضبط الأمن في البلاد بعد سيطرة طالبان على السلطة، أدى إلى تراجع طلب السكان على الأسلحة والذخائر ومستلزماتها.

ويشير التجار إلى أن المتاجر تشهد انخفاضًا كبيرًا في عدد الأسلحة وكميات الذخائر التي تعود إلى حقبة الاتحاد السوفييتي وفترة الاحتلال الأميركي. ويقول أصحاب المتاجر إن طالبان أبلغتهم بضرورة عدم بيع الأسلحة والذخائر من الآن وصاعدًا، وعدم ممارسة أنشطة تتعلق بهذه التجارة دون الحصول على التراخيص اللازمة.

ويشيرون إلى أن متاجرهم كانت تعج حتى وقت قريب بمجموعة واسعة من قطع السلاح الفردي مثل البنادق الهجومية، بينها أنواع مختلفة من الكلاشينكوف وكذلك بنادق أميركية الصنع، إضافة إلى بنادق آلية خفيفة، ومواد التمويه والذخائر، أما الآن، فقد انخفض عدد المنتجات المعروضة.

> **التجار يسعون لبيع ما يملكون من أسلحة بسرعة بسبب قرار طالبان تقييد بيع الأسلحة والذخائر والاتجار بها**

وبسبب قرار طالبان تقييد بيع الأسلحة والذخائر والاتجار بها، يسعى أصحاب المتاجر لبيع ما يملكون من قطع أسلحة في السوق في أسرع وقت ممكن.

ويرغب بعض التجار مواصلة أنشطتهم من خلال تحويل متاجرهم إلى محلات لتصليح الأسلحة والذخيرة، فيما امتنع معظم أصحاب المتاجر عن إجراء مقابلات مصورة مع فريق الأناضول.

ويعتبر أحد أصحاب متاجر بيع الأسلحة في سوق قندهار، خدائي داد مولوي، أن المشكلة الأمنية تم حلها إلى حد كبير بعد وصول طالبان للسلطة في البلاد.

ويشير مولوي، إلى تراجع حركة مبيعات الأسلحة مع وصول طالبان إلى السلطة، معلّلًا ذلك بانخفاض حاجة الناس إلى استخدام السلاح.

ويذكر أن تجارة السلاح كانت تدر دخلًا عاليًا خلال العقود الماضية، بسبب انفلات الوضع الأمني، وأن العاملين بهذه التجارة في السابق، بدأوا يحولون متاجرهم إلى محلات لتصليح الأسلحة والذخائر.

ويقول تاجر أسلحة آخر، طلب عدم نشر اسمه، إن طالبان حظرت مؤخرا أنشطة المتاجر المتبقية في سوق قندهار.

ويضيف التاجر أن السكان اضطروا خلال العقود الماضية إلى شراء الأسلحة والذخائر بسبب سنوات النزاع الطويلة التي مرّت بها أفغانستان.

ويلفت إلى أن طالبان فرضت قيودًا على بيع الأسلحة غير المسجلة وأن طلب السكان على شراء الأسلحة انخفض بشكل ملحوظ منذ سيطرة الحركة على السلطة.

ويوضح "يسعى التجار إلى بيع الأسلحة المتبقية في السوق السوداء، لقد كانت طالبان التي قاتلت القوات التابعة للولايات المتحدة والحكومة الأفغانية لسنوات، واحدة من العملاء الرئيسيين للسوق. "

ويختم التاجر حديثه بالقول "إلا أن انهيار الجيش الأفغاني وانسحاب قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) أدى إلى سيطرة الحركة على ترسانة كبيرة من السلاح، وطالبان تريد الآن أن تكون جميع الأسلحة تحت سيطرتها".

كل الأسلحة بيد طالبان بدءا من الآن